الأمم المتحدة

A/70/804

الجمعية العامة

Distr.: General
24 March 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البندان ١٠٧ و ١٢٤ من جدول الأعمال
المراقبة الدولية للمخدرات
التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات
الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٦

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٦، المعقود في نيويورك يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الذي يجرى تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٥.

120416 110416 16-04985 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مشكلة المخدرات العالمية: تقييم الوضع وتعزيز الاستجابة العالمية

الاجتماع البرلماني الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة: تقرير موجز

الافتتاح

١ - شكل الاجتماع مساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، فضلا عن سائر الالتزامات المعلنة بموجب الاتفاقيات الثلاث الشاملة بشأن مراقبة المخدرات. وخلال الاجتماع، جرى النظر في آراء البرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من أجزاء عديدة في العالم، وتم تقييم مختلف جوانب النظام الحالي لمراقبة المخدرات.

٢ - وافتتح الاجتماع الذي دام يومين رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، معالي السيد موغنس ليكيتوفت، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، الموقر صابر تشودري. وشدد السيد ليكيتوفت على المساهمة التي يمكن أن يقدمها البرلمانيون في المناقشة، في ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، بتعبيرهم عن آراء وشواغل ناخبيهم، وبذلك يصل العديد من الأصوات إلى مائدة المفاوضات؛ وثانيا، مسؤوليتهم كمشرعين عن صياغة واعتماد الأطر القانونية ذات الصلة؛ وثالثا، باضطلاعهم بدورهم بوصفهم القائمين على المساءلة البرلمانية، والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية، والدعوة إلى العمل وتقديم الاستجابات عند الضرورة.

٣ - وقال السيد تشودري إن من الواضح أن هناك إمكانية لوجود اختلافات سياسية عميقة في الآراء بشأن الاستجابة المناسبة لمشكلة المخدرات. وأوضح أننا شهدنا، في السنوات الأخيرة، نقاشا قويا بشكل متزايد إزاء فعالية ما يسمى بالحرب على المخدرات، مما ينم عن التغييرات الهامة في الطريقة التي يرى بها بعض الناس المسائل في ضوء الحقائق على أرض الواقع. ودعا السيد تشودري أعضاء الوفود، وهو يشير إلى أنه ما من أحد في مأمن من الإدمان، سواء تعلق الأمر بإدمان الكافيين أو الكحول أو النيكوتين أو المخدرات، إلى اتخاذ نهج إزاء المناقشة لا يقوم على الأحكام المسبقة، ويتسم بالتعاطف وانفتاح الذهن. وشدد السيد تشودري على أن تعاطي المخدرات والإدمان عليها ينبغي تناولهما في سياق الصحة العامة، وأن مئات الآلاف من الوفيات ذات الصلة بالمخدرات التي تحدث سنويا ينبغي النظر إليها أيضا بالاقتران مع الوفيات المرتبطة بالتبغ والكحول معا والتي تبلغ ٨ ملايين حالة وفاة

سنويا. كذلك شدد السيد تشودري على أن سياسة مراقبة المخدرات ينبغي لها أن تميز على نحو أفضل بين أنواع المخدرات وكذلك فيما يتعلق بمسائل الإنتاج والعبور والاستهلاك.

٤ - ووصف السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بوصفه عاملا أساسيا في الترويج لنشأة المجتمعات الصحية والشاملة، وكجزء من مجمل الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكرر السيد فيدوتوف التأكيد على أن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية تستلزم القيام بعملية تحليلية شاملة، مع تركيز الاهتمام الدولي على التحديات القائمة والناشئة، بما في ذلك الاتجار بالهيروين والعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب؛ والقلق إزاء ازدياد استهلاك المخدرات في أفريقيا؛ والآثار السلبية للعنف على الاستقرار والتنمية في أمريكا الوسطى. وقال السيد فيدوتوف أيضا إنه لم يُنظر على نحو صحيح في إمكانات استخدام التنمية البديلة لتمكين المزارعين الفقراء بغية التخلي عن الزراعة غير المشروعة وترسيخ وسائل مستدامة لكسب العيش.

٥ - وأضاف السيد فيدوتوف أن جميع الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات تعترف بأهمية المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، ولكن المشاكل المتعلقة بتوافرها لا تزال قائمة في أجزاء عديدة من العالم، حيث لا يتمكن الناس الذين يعانون من الألم الشديد من الحصول على ما يخفف آلامهم أو على القدر الكافي من الرعاية. كما أن الجهود الوقائية والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات تظل قاصرة، حيث لا يتلقى العلاج سوى شخص واحد من كل ستة من متعاطي المخدرات في العالم. وأبرزت المناقشات المفضية إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أهمية المسؤولية المشتركة عن مواجهة هذه التحديات، وكذلك الحاجة إلى وضع سياسات متوازنة وشاملة ترتكز إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك دراسة بدائل للإدانة على الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات التي يمكن أن تحد من اكتظاظ السجون ومنع تجنيد الأفراد الضعفاء من قبل المجرمين والمتطرفين. وأكد السيد فيدوتوف أن هذه النُّهُج تشمل أيضا القيام باستجابات قوية لتعطيل شبكات الجريمة المنظمة، وتعزيز السبل البديلة لكسب العيش، وزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة، مع منع تسريبها وإساءة استخدامها. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء في وضع نُـهُج متوازنة إزاء مكافحة المخدرات وتنفيذها من خلال إجراءات على أرض الواقع، وذلك عن طريق شبكة مكاتبه الميدانية وبرامجه، بموجب ولايته التي تشمل العدالة وسيادة القانون والصحة.

٦ - ويمكن الاطلاع على جميع الملاحظات الافتتاحية في الموقع الشبكي للاتحاد البرلماني الدولي http://ipu.org/Splz-e/unga16.htm.

الكلمة الرئيسية

٧ - بدأ سعادة السفير خالد شمعة، رئيس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، كلمته بالعودة إلى جذور النظام الحالي لمكافحة المخدرات الذي يرجع إلى اتفاقية الأفيون لعام ١٩١٢. فقد كانت تلك الاتفاقية هي أول اتفاقية تقر بأهمية حماية الأفراد من تعاطي المخدرات وإدمانها وتضمن في الوقت نفسه الحصول على العقاقير للأغراض الطبية والعلمية. علاوة على ذلك، أقرت الاتفاقية بالطابع عبر الوطني للمشكلة وأرست مبدأ المسؤولية المشتركة.

٨ - وبدءا باتفاقية عام ١٩١٢، تطورت مكافحة المخدرات مرورا بعدد من المراحل، هي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢)، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقد ورد في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية أن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يمثلان تهديدا لصحة الملايين من البشر وكرامتهم وآمالهم وحياتهم. وسيجتمع المجتمع الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة، والدول الأعضاء مكلفة بالموافقة على التوصيات التشغيلية، وقد أعربت عن بالغ القلق لأن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة، وسلامة ورفاه البشرية، والأمن الوطني للدول وسيادتها، فضلا عن الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

٩ - ووفقا لما أدلى به السفير خالد شمعة، لا تزال هناك تحديات رئيسية مستمرة، وتحديات جديدة آخذة في الظهور. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحسين استراتيجيات وتدخلات الوقاية. وقال إن من الواضح أيضا، في رأيه، أن مسائل العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لا تزال تمثل تحديا كبيرا، سواء في مواجهة تقلص ميزانيات الصحة، أو بسبب التحديات الصحية العديدة وتفشي الأمراض في بعض مناطق العالم، إلى جانب الحاجة إلى بناء القدرات في مجال العلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. وتوجد تحديات ناجمة عن تطور الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار بالمخدرات تتجاوز في كثير من الحالات قدرة الدول على التصدي لها بدون تعاون دولي، بما في ذلك غسل الأموال، والفساد، والاتجار بالأسلحة أو البشر، وتزايد الارتباط بين

الاتجار بالمخدرات والإرهاب، إلى جانب مجمل مسألة كيفية ضمان تحسين فرص الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة من أجل التخفيف من حدة الألم والمعاناة لدى المرضى، مع منع تسريبها. وما فتئت المخدرات تتطور، مع ظهور مخدرات اصطناعية، ومؤثرات عقلية جديدة، وإساءة استخدام المواد الصيدلانية، والمنشطات الأمفيتامينية. وتظل الزراعة غير المشروعة للمحاصيل تشكل تحديا، على الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت لمعالجة هذه المشكلة من خلال برامج التنمية البديلة. ويلزم بذل مزيد من الجهود ويتعين تحسين تطوير تلك البرامج وربطها مع المساعي الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

١٠ - وقال السفير شمعة إن ما نحن بصدده هو، باختصار، نظام دولي لمراقبة المخدرات يتسم بالدينامية والتطور ويحتاج إلى بذل جهود مستمرة ودؤوبة لتنفيذه، استنادا إلى مبادئه التأسيسية، والمسؤولية المشتركة، واتخاذ نهج متوازن ومتكامل.

المناقشة

١١ - نظرت الدورة التي دامت يومين في ثلاثة مواضيع عامة:

- نظرة شاملة على مشكلة المخدرات العالمية - تطور مراقبة المخدرات
- التصدي للمخدرات على الصعيد العالمي - هل يمكنه أن يتم بفعالية أكثر؟
- الوقاية والعلاج من المخدرات من منظور التنمية المستدامة وحقوق الإنسان - ما هو المطلوب؟

١٢ - وفي ثلاث جلسات منسقة، قدم أعضاء فريق النقاش المدعوون (انظر المرفق) بعض الأفكار بشأن المواضيع الواردة أعلاه، ومن ثم قاموا بالرد على أسئلة طرحتها مديرة الجلسة، جوليا تايلور كينيدي، بشأن عدد قليل من المسائل ذات الصلة. وفُتحت المناقشة بعد ذلك أمام جميع المشاركين الذين طرحوا أسئلة أو أثاروا مسائل تهم بلدانهم، حيث رد أعضاء فريق النقاش بعد كل مداخلتين أو ثلاث مداخلات.

١٣ - ووصف العديد من المندوبين التدابير المحددة التي نفذتها حكوماتهم سعيا إلى حل مشكلة المخدرات، بما في ذلك لجان مراقبة المخدرات؛ وخطط العمل الوطنية لمكافحة المخدرات؛ والتعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية مع البلدان المجاورة؛ وتنظيم الحملات لاعتقال أفراد الشرطة والعسكريين والسياسيين الفاسدين الضالعين في تجارة المخدرات؛ وجهود الوقاية وتقديم الدعم لعلاج إدمان المخدرات طبيا؛ وخصخصة أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي؛ ووضع سياسات متعلقة بالمحاصيل البديلة في مناطق زراعة المخدرات وإشراك

الوكالات الحكومية المعنية الأخرى من قبيل هيئات مكافحة غسل الأموال ومسؤولي الجمارك وغير ذلك.

١٤ - ومع تقدم المناقشات، اتضح أن تعليقات المشاركين شملت وجهتي نظر بارزتين. وتمثل السؤال الذي تمكن المشاركون من الاتفاق بشأنه في مضمون النظام العالمي الراهن لمراقبة المخدرات كما يمارس في معظم أنحاء العالم، ألا وهو التركيز على القضاء على المخدرات غير المشروعة ومعاقبة المتورطين، سواء بوصفهم منتجين، أو تجار، أو - على وجه الخصوص - مستهلكين. ومن ناحية أخرى، تساءل مشاركون عن تقييم مدى نجاح ذلك النظام. ومع اختلاف الحالات الدقيقة لظروف وخصائص كل بلد، فقد تمثل رأيان عريضان تم طرحهما فيما يلي: '١' يحقق النظام الحالي بمراقبة المخدرات النجاح في غرضه، وينبغي مواصلة العمل به دون تغيير كبير، أو ربما ينبغي تكثيفه؛ '٢' قد مُني نظام مراقبة المخدرات بالفشل، حيث أنه لم يخفض كثيرا من مستويات تعاطي المخدرات ولكنه أوجد عواقب غير مقصودة تسببت في أضرار مجتمعية لا توصف.

عقوبة الإعدام

بلغت حدة المناقشة بشأن المنظورين المبينين أعلاه أشدها فيما يتعلق بمسألة أحكام الإعدام التي تصدر بحق من يُلقى القبض عليهم لقيامهم بأنشطة في مجال تجارة المخدرات. ونظر المشاركون في هذه المسألة بصورة ثنائية: إما أن عقوبة الإعدام مقبول بها على جرائم معينة، أو أنها أمر خطأ في جميع الأحوال.

وسأل أحد المندوبين قائلا: ''إذا كنا مستعدين لقبول العديد من الوفيات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات، كما في حالة أطفالنا وأقربائنا الذين يموتون بسبب الإفراط في تعاطي المخدرات، أو أحبائنا الذين يقعون ضحية العنف المتصل بالمخدرات، أو آبائنا الذين يتوفون في السجون التي أودعوا بها بسبب جرائم حيازة بسيطة، لم لا يمكننا أن نقبل بأن من الصواب تأييد إعدام المتسببين في هذا البؤس؟'' ومن ناحية أخرى، في رأي مندوب آخر، فإن عقوبة الإعدام أمر خاطئ في جميع الأحوال لأنها تحط من قدر الذين ينفذونها و لم يثبت عنها أنها تعمل كقوة رادعة.

١٥ - ومن ثم، فإن السؤال الأساسي المطروح يصبح عما إذا كانت الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات مرنة بما يكفي لاستيعاب آراء مختلفة بشكل جلي إزاء ماهية أهداف وآثار السياسات الحالية. بيد أن المؤيدين على الجانبين اقترحوا أيضا أن تلك معضلة كاذبة، وأن

الاختيار هو فقط بين الوضع الراهن القائم على الحظر والمقابل النقيض له تماما المتمثل في الإباحة بموجب القانون. ورأى البعض أن هناك طريقة ثالثة، أي من خلال القيام تدريجيا ببناء مسار صوب تنظيم استخدام المؤثرات العقلية، مع التركيز على الصحة العامة وحقوق الإنسان.

١٦ - وذكر المشاركون أن مشكلة المخدرات موضوع يصعب تناوله معه لأنهم يشاركون في المناقشة من منطلقات مختلفة، وبناء على توقعات مختلفة. وكما أشار أحد المتحدثين، فإن ما نتج عن ذلك من اضطراب في المناقشة يمثل أمرا مفيدا جدا للعاملين في تجارة المخدرات.

١٧ - واقترح عدة متحدثين أنه ينبغي لكل بلد أن يكون حرا في تفسير اتفاقيات مراقبة المخدرات، وأن يقوم بصياغة قوانينه المحلية تبعا لذلك. ومع ذلك، جرى الإعراب عن رأي مناقض ذهب إلى أن انعدام التجانس هو تحديدا ما يسهم في المشكلة، حيث أن بعض البلدان (على الصعيدين الوطني أو دون الوطني) قضت بعدم تجريم أنواع معينة من حيازة المخدرات.

١٨ - وفي إطار هذين المنحيين الفلسفيين الواسعين المبينين بصفتهما النقطتين '١' و '٢' أعلاه، فإن بعض الآراء المعرب عنها، سواء من جانب أعضاء فريق النقاش أو المشاركين من الحضور، شملت ما يلي:

وجهة النظر القائلة "بجدوى مكافحة المخدرات":

١٩ - ذكر العديد من المشاركين أن اتفاقيات مكافحة المخدرات تتمتع بأعلى معدلات تصديق فيما بين جميع معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة. وليست هناك حاجة إلى استعراض الاتفاقيات أنفسها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تركز المناقشة على تعزيز توافق الآراء حول الإطار الحالي وتوطيد الإنجازات القائمة والبناء عليها، مع مراعاة الاتجاهات الجديدة والمعطيات على أرض الواقع والظروف والتحديات الخاصة التي تواجهها كل دولة من الدول الأعضاء. وتشير التجربة إلى أن الاتفاقيات الثلاث مازالت تكتسي أهمية بالغة جدا وتشكل أساسا متينا لمكافحة خطر المخدرات في جميع أشكاله، رغم تقادم العهد بها: المطلوب هو المزيد من الصرامة في تنفيذها.

٢٠ - وكما ذكر، فإن البلدان التي وقعت على اتفاقيات مكافحة المخدرات وصدقت عليها قد أخذت على عاتقها التزامات معينة. فهي ملزمة بتجريم إنتاج أي من المواد المدرجة في الجداول التي وضعتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وليست هناك أي مرونة في هذا المجال. بيد أن الاتفاقيات لا تجبر البلدان على سن عقوبات بالسجن على الجرائم المتصلة

بالمخدرات. وتنص اتفاقية عام ١٩٨٨ على أنه يتعين على الدول أن تنشئ عقوبات على حيازة المخدرات بغرض الاستهلاك لا تستوجب بالضرورة عقوبة السجن، وتنص بالفعل على أن الدول يمكن أن تستبدل هذه العقوبات الجنائية أو توسع نطاقها من خلال تدابير الرعاية.

٢١ - ويرى بعض البلدان أن هناك مجالا للمرونة والسلطة التقديرية، حتى ضمن القواعد الصارمة لنظام مكافحة المخدرات عن طريق تشجيع القضاة على إرسال مرتكبي الجرائم للمرة الأولى لمؤسسات العلاج والتعليم وإعادة التأهيل، بدلا من إرسالهم للسجون، على سبيل لمثال. كما تمنح المرونة أيضا بموجب الأحكام المتعلقة بالمبادئ الدستورية. وإذا ارتأى بلد ما عدم توافق أحد النصوص الواردة في إحدى الاتفاقيات مع مبادئه الدستورية، يحق له أن يختار عدم تطبيق ذلك البند بعينه. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقيات على جواز إجراء تجارب محددة فيما يتعلق بتقنين أنواع معينة من المخدرات أو تجريمها، ولكنها تفرض حدا أقصى فيما يتعلق بالمدة والكمية.

٢٢ - ومن المهم جدا التمسك بسيادة القانون. فبينما يترك للبلدان تحديد الكيفية التي تود من خلالها تطويع الإطار القانوني، فإن السعي إلى التخلي عنه بالكلية يفتح الباب لمعضلات كبرى. وكما يقترح أحد الآراء، بدأ التفاقم المذهل في مشكلة المخدرات في نهاية الحرب العالمية الثانية، مدفوعا بالدعاية والنزعة الاستهلاكية، وعززه ابتكار مفهوم المراهقة، الذي لم يكن موجودا من قبل. وانتابت الشباب حيرة إزاء مسائل الهوية، فسعوا إلى تأكيدها من خلال الانضمام إلى مجموعات دفعهم ضغط الأقران في بعض منها إلى تعاطي المخدرات على سبيل التجربة. وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة من يتعاطون المخدرات على مستوى العالم ٣,٥ في المائة من السكان. وتبلغ نسبة من يتعاطون القنب منهم ٢,٥ في المائة. وتلزم مقارنة هذه النسبة بنسبة متعاطي الكحول والتبغ، التي تفوق معدلات استهلاكهما هذه النسبة بكثير. ولقد خسر العالم المعركة مع الكحول والتبغ، ولكن ينبغي ألا يخسر معركته في ميدان مراقبة المخدرات عن طيب خاطر.

٢٣ - ولم تنتشر الآثار الناجمة عن مشكلة المخدرات في جميع أنحاء العالم بوتيرة متساوية. ورغم أن منطقة شرق آسيا لا تختلف عن أمريكا اللاتينية من حيث مستويات إنتاج المخدرات والاتجار بها، يقل العنف المرتبط بالمخدرات في شرق آسيا إلى حد كبير. ولئن كان هناك اندفاع شديد في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية نحو ''الإصلاح''، استنادا إلى وجهة النظر التي ترى أن النظام هناك قد فشل (وهو رأي يؤيده بعض البلدان في أوروبا الغربية)، لا يوجد مثل هذا الاعتقاد في فشل النظام في شرق آسيا والشرق الأوسط وما زال التركيز

منصبا على مكافحة الاستخدام، استنادا إلى الرأي التقليدي الذي يربط الاستخدام بالنزعة الاستعمارية، واتساع نطاق الإدمان، مع ثبات معدلات العنف عند الحد الأدنى. وأساسا، تكتفي آسيا باتباع نهج التجريم الصارم ولا ترى سببا ''للإصلاح''.

المشاكل المتعلقة بإنهاء التجريم

ذكر أحد المشاركين أن بلده لم يكن لديه وعي كبير بمشكلة المخدرات حتى الثمانينات. ومع تفاقم هذه المشكلة في البلد بسبب الاتجار غير المشروع، قررت الحكومة فرض عقوبة الإعدام. ولكن ألغي هذا القانون في أعقاب احتجاج شعبي. وعندئذ بدأ تزايد الوعي بالمخدرات، وبدأ أناس يتجهون إلى الاتجار بالمخدرات وزراعة القنب. وأسفر ذلك عن زيادة الجرائم، وحدوث الإرهاب في الآونة الأخيرة. وما كان باستطاعة جماعة بوكو حرام أن ترتكب جرائمها البشعة، من تفجيرات انتحارية وعمليات قتل جماعي، لولا فقد أتباعها صوابهم تحت تأثير المخدرات. وهناك أصوات تدعو إلى إنهاء تجريم القنب، ولكن التجربة أظهرت أن هذا ليس هو الحل. وفي رأي المشارك، سيؤدي إنهاء التجريم إلى جعل المخدرات متاحة بدرجة أكبر للأشخاص الذين سيجربون تعاطيها لا لشيء إلا لكونها غير محظورة، مما يؤدي إلى خلق المزيد من المشكلات بدلا من حل المشكلات الراهنة. ورغم إقرار المشارك بأن إنهاء التجريم في هذا السياق بعينه قد يصلح في بلدان أخرى، فإنه لا يعتقد أنه سيكون مفيدا في بلده ويرى أن الحل واضح ويتمثل في فرض عقوبات صارمة على الحيازة والاستخدام.

٢٤ - وحسب وجهة النظر هذه، يؤدي تقنين المخدرا ت غير المشروعة إلى نتائج عكسية. ويتعين على الدول ألا تلجأ إلى تطبيق سياسات نفعية، حتى حين يتعذر التحكم في الأعمال غير المشروعة. كما أن مشكلة المخدرات ترتبط ارتباطا لا ينفصم بأنشطة الجريمة المنظمة الأخرى من قبيل غسل الأموال، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، وتمويل الإرهاب. وسيؤدي التقنين أيضا إلى نزاعات داخل الأسرة سيتمكن المراهقون خلالها من تحدي رغبة آبائهم في عدم تعاطيهم المخدرات، بدعوى أن القانون يخولهم حق تعاطيها، فهو حق ممنوح من الحكومات التي انتخبها الوالدان. وهكذا فإذا تهاون الآباء وشجعوا سياسات تسهل الحصول على المخدرات فإنهم بذلك يدمرون أبناءهم. وأشار أحد المندوبين مستشهدا بقول البابا فرانسيس إن ''إدمان المخدرات شر من الشرور، والشر لا يمكن الإذعان له أو القبول بحلول وسط في التعامل معه''. ولاحظ بعض الوفود أيضا أن السياسات ''التقييدية'' التي

تتبعها الحكومات أسفرت عن انخفاض حالات استخدام المخدرات، وكان ذلك في صالح المجتمعات.

٢٥ - وكان على البلدان النامية المتضررة من المخدرات التي تصر على تطبيق الاتفاقيات تطبيقا صارما استجماع الإرادة السياسية اللازمة، فضلا عن تدريب الموظفين ووضع استراتيجيات وطنية فعالة. بيد أن معظم هذه البلدان يواجه عوائق خطيرة من قبيل عدم كفاية المعدات ومختبرات التحليل الجنائي، فضلا عن القيود المتعلقة بالميزانية، مما يستلزم زيادة التعاون من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبلدان العالم المتقدمة النمو. ويمكن أن تكون المساعدة التقنية الدولية مفيدة للغاية في تعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة المخدرات في هذه البلدان.

المخاوف إزاء إساءة استغلال المرونة

وفقا لأحد المندوبين من أفريقيا، توجد لدى بلده قوانين ومؤسسات صارمة، إلا أنه اشتهر كمعبر للمخدرات الشديدة المفعول التي تقوم بتوريدها كارتلات ضخمة قادرة على نشر الفساد في كل مكان. وتدمر كميات كبيرة من تلك المخدرات من وقت إلى آخر، ولكن بإمكان أولئك الذين تتوفر لديهم القدرات المالية شراء ما يحتاجون إليه. وبالنسبة لغير القادرين، ثمة مخدر جديد ظهر مؤخرا، مستمد من الكحول وينتج في المناطق الريفية النائية. واعتمدت الحكومة مؤخرا نهجا نشطا جدا يتمثل في تدمير أي منشآت يتبين أنها تنتج هذه المخدرات القائمة على الكحول.

وفي رأيه، لا يمكن أن يكون هناك أي تخاذل في اتباع نهج صارم في التعامل مع مشكلة المخدرات. ولذا فإن السعي إلى إعمال شيء من المرونة، أو تطبيق استثناءات متعلقة بالفوائد الطبية التي يمكن العثور عليها في نبات القنب أو النباتات المماثلة، لا يمكن أن يؤتي ثماره في أفريقيا ولا سيما في بلده. وسيساء استغلال ذلك.

٢٦ - وزاد أحد البلدان من أنشطته الاستخباراتية والشرطية بفارق كبير منذ عام ٢٠١٣ وشهد ارتفاعا كبيرا في حالات الاعتقال بتهمة حيازة المخدرات، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات بنسبة ٣٢ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، تم العثور على المزيد من مواقع الإنتاج والقضاء عليها، وتم اعتراض عدد أكبر من شحنات المخدرات قبل وصولها إلى المستعملين مما أدى إلى زيادة التبصر بشبكات المخدرات غير المشروعة. وبالنسبة لهذا البلد، نجح نهج ''الحرب الضروس على المخدرات'' في تحقيق أهدافه. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بلدان أخرى نهجا شاملا ومتوازنا إزاء مسألة المخدرات،

بما في ذلك التركيز على تعزيز التنمية البديلة وتوفير أسباب الرزق، مما كان له دور فعال في تلك البلدان.

٢٧ - وردا على الاعتراض القائل إن نظام مكافحة المخدرات الحالي لا يولي اهتماما كافيا لمن يتربحون من المخدرات فعليا، شرحت واحدة من المتكلمين الجهود التي تبذلها الخزانة في بلدها من أجل رصد عمليات الشراء غير المألوفة لسلع باهظة الثمن مثل العقارات أو المجوهرات، وإجبار المشترين على تعليل مصدر الأموال. وتخصص الممتلكات المضبوطة بموجب تلك السياسة إلى المساعدة على تغطية ارتفاع تكاليف الصحة العامة الناجمة عن مشكلة المخدرات.

٢٨ - وأشار أحد الممثلين إلى أن بعض البلدان بما فيها بلده هي ضحايا لمشكلة المخدرات بما لا يدع مجالا للشك. فهي لا تنتج المخدرات، ولاتعاني من مشكلة مخدرات ''محلية الجذور'' بل تعاني من آثار الاتجار غير المشروع. وأضاف أن بلده زاد فيه استهلاك المخدرات زيادة حادة في الآونة الأخيرة مما أدى إلى تلويث المجتمع بأسره، ولا سيما الشباب المتعلم. وقد يكون من المفيد أن ينظم الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة اجتماعا خاصا بهدف حماية هؤلاء الضحايا. وتلزم اتفاقية سنة ١٩٨٨، في المادة ١٠ منها، جميع الموقعين على تقديم المساعدة والدعم لدول العبور ولا سيما البلدان النامية، واتخاذ تدابير مباشرة في حالات الضعف الشديد. وإذا وقعت هذه البلدان على الاتفاقية، يمكنها الاحتجاج بها لدى المجتمع الدولي للحصول على المساعدة. ومن الممكن أيضا أن تتخذ تدابير على الصعيد الإقليمي لإنشاء مسؤولية مشتركة فيما يتصل بحالات محددة.

العيوب المحتملة للسياسات المتساهلة

أشار أحد المشاركين من أوروبا إلى أن بلده قرر فرض حظر كامل على الحيازة الفردية بعد تجربة مخيبة للأمال حاول فيها إتاحة المخدرات بصفة قانونية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وارتأى هذا البلد أن خفض كمية المخدرات المتاحة في المجتمع من شأنه أن يؤدي حتما إلى الحد من الأضرار الصحية والمجتمعية الناجمة عنها، وأن هذا النهج ينبغي أيضا أن يكون هو النهج المتبع في جميع أنحاء العالم. ونتيجة للسياسات الرادعة التي يتبعها بلده فيما يتعلق بالمخدرات، أصبح عدد من جربوا تعاطي القنب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ سنة في بلده أقل من نصف متوسط هذا العدد في بقية الاتحاد الأوروبي.

٢٩ - وأشار عدة مشاركين إلى أن تجارة المخدرات تحولت من كونها مسألة تتعلق بأمن الأشخاص لتصبح مشكلة تهدد المؤسسات، فانتقلت بذلك من هامش المجتمع إلى مراكز السلطة فيه. وشددوا على أن المجتمعات لا يسعها أن تقلل من تحوطاتها أو أن تكون أكثر مرونة بشأن المخدرات.

وجهة النظر القائلة بـ''ضرورة اتباع نهج جديد''.

٣٠ - كان من بين الأسئلة التي طرحها هذا الفريق ما يلي: ما الذي أعطاه لنا نظام مراقبة المخدرات القائم؟ وهل كان للاستثمار الهائل في مجال إنفاذ القانون أي أثر فعلي؟ وهل أتى ذلك على حساب الوقاية والعلاج أم لا؟ إن ما يقارب ٨٣ في المائة من الأشخاص المحتجزين على خلفية جرائم متصلة بالمخدرات قد سجنوا بسبب الحيازة المحدودة، وليس لأسباب تتعلق بالاتجار. بينما يعتبر المسجونون بسبب الاتجار من مرتكبي المخالفات المحدودة. وفي ظل فرض أحكام إلزامية فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات التي لا تنطوي على عنف، توقع عقوبات بالسجن على مرتكبي جرائم المخدرات لمدد أطول من تلك المحكوم بها على الأشخاص المدانين بالقتل أو الاغتصاب. وترتفع نسبة اعتقال مرتكبي جرائم المخدرات ارتفاعا كبيرا في أوساط النساء بشكل غير متناسب. وتضطلع النساء بدور هامشي للغاية في تجارة المخدرات، من خلال العمل بصفة ''ناقلات'' للمخدرات في كثير من الأحيان، مما يجعلهن هدفا سهلا لموظفي إنفاذ القانون. ومع ضخامة عدد متعاطي المخدرات المسجونين، يؤدي اكتظاظ السجون إلى مشاكل تتعلق بالأمن، والصحة والمرض، والعنف.

٣١ - وكما اقترح بعض المشاركين، تعد وجهة النظر القائلة بأن اتفاقيات مكافحة المخدرات كافية ولا ينقصها شيء سوى أن تنفذ بفعالية أكبر مثالا على الدمج غير الفعال بين اتباع سياسات لم تثبت جدواها على مر السنين وتوقع خروجها بنتائج مغايرة هذه المرة. ورأى كثيرون أن الاتفاقيات، على علاتها، تمثل خطوة رئيسية إلى الأمام، لا سيما فيما يتعلق بقبول البلدان لتقاسم المسؤوليات. وما من شك في أن الزيادة في إنتاج المخدرات وتجارتها واستهلاكها، وفي الجريمة والعنف المتصلين، بها تحمل البلدان على الدخول في النقاش الجاري الهادف إلى استعراض النظام الدولي وإصلاحه وتحديثه. وقال المشاركون أيضا إنه توجد أوجه قصور في سبل الوصول إلى المعلومات، ويلزم إجراء تحليل مستفيض للحالة للتمكين من إبرام الاتفاقات السياسية الصحيحة، والتوصل إليها بتوافق الآراء بدلا من فرضها من جهة أعلى.

٣٢ - وأكد مشاركون كثيرون على ضرورة النظر إلى مشكلة المخدرات على أنها مسألة صحة عامة وليست مسألة جريمة وأمن. ففي معظم الحالات، يمكن أن تسفر المخدرات عن

آثار مدمرة على الصحة العامة، ولا يقتصر ذلك على الآثار الصحية المباشرة الفعلية لابتلاع المواد المخدرة أو الحقن بها، وإنما يشمل أيضا ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات بين المتعاطين، بخاصةٍ بسبب الإفراط في الجرعة؛ أو انتشار الأمراض المعدية، وخاصةً، فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي، بين المتعاطين الذين يُحقنون بإبر مستعملة. وفي حالات نادرة، تم اتخاذ خطوات نحو تطبيق نموذج قائم على الصحة، ففي أحد بلدان أمريكا الجنوبية مثلا، أصبح إدمان المخدرات معترفا به كمرض ويتم توفير العلاج له.

٣٣ وتتمثل المشكلة الرئيسية هنا في أن العلاج الكافي لا يتوافر في إطار سياسة مراقبة المخدرات التي تقوم على إبادة المحصول والمعاقبة بالحبس في جميع جرائم المخدرات بصرف النظر عن مدى خطورتها، وهو ما يتجلى بشكل خاص ودرامي بالنسبة لعلاج السجناء المدمنين داخل السجون. ولكن حتى في البلدان التي تشعر بضرورة إتباع نهج جديد، غالبا ما تكون الموارد غير كافية لتوفير مستويات كافية من العلاج، وغالبا ما يكون ذلك ناجما عن عجز في الميزانية بسبب الأموال التي سبق إنفاقها في إطار نهج ''الحرب على المخدرات''. وبالنسبة لأعضاء الوفود الذين يؤيدون الرأي القائل بأن ''نهج مراقبة المخدرات ناجح''، فإن النقاش بشأن ما إذا كان إنفاذ القوانين أفضل أم العلاج ينتهي إلى أن الإنفاذ هو الاستجابة الأكثر فعالية من المنظور البراغماتي. وبالنسبة لمؤيدي الرأي القائل بأنه ''لا بد من إتباع نهج مختلف''، فإن الاختيار بين الإنفاذ والعلاج يمثل لهم مسألة أخلاقية، فهم يرون أن النهج الصارم التقليدي لم يكن ناجحا وأن تطبيق نهج قائم على الصحة العامة سينجح، غير أن تطبيق هذا الخيار غالبا ما يتعرقل بسبب القيود المالية.

٣٤ - وأضاف مشاركون أن مشكلة المخدرات تمثل عرضا من أعراض علة مزمنة في المجتمع. ولئن كانت هذه المسألة ليست منعزلة عن الأمن، فإن لها العديد من الأبعاد الهيكلية الأخرى التي يتعين معالجتها بصورة متزامنة. فهناك قصور مؤسسي وضعف اجتماعي يهيئان الفرص لعناصر الجريمة المنظمة للاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، والقيام بغسل الأموال وتشجيع الفساد. وتحتاج معالجة هذه المشاكل كلها إلى نهج متكامل وشامل.

٣٥ - وفي الدورة الاستثنائية الوشيكة للجمعية العامة، ينبغي مناقشة محددات التجريب وحدوده. ويعتبر التجريب مفيدا، لأنه سيوفر بسرعة كبيرة نتائج متنوعة يمكن بحثها. ويكثر الكلام عن السياسات القائمة على الأدلة، لكن في الواقع لا يتوافر إلا القليل جدا من الأسس الاستدلالية التي تقوم عليها سياسات المخدرات، فقد ساد نهج واحد على مدار عقود ونجح في بعض أنحاء العالم نجاحا محدودا و لم ينجح أساسا على الإطلاق في أنحاء أخرى. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نكشف الحقيقة وراء المفاهيم الخاطئة المحيطة بالموضوع. فقد قال

متكلم إن بلده ظل طويلا يعيش على وهم أنه بلد منتج فقط، لكن عند تدقيق النظر، يتضح أنه في الحقيقة بلد مستهلك، وأنه يواجه مشاكل داخلية خطيرة.

٣٦ - وعلى الأقل، يوجد أساس يمكن الانطلاق منه للتجريب، ألا وهو معرفة التدابير التي لم تنجح. ولا يحد حبس المتعاطين من تعاطي المخدرات، ويسفر عن آثار عكسية خطيرة في مجال الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والاعتلال والوفيات بين المتعاطين، والخلل الاجتماعي، والإجرام. ولا يوجد أي دليل على أن عقوبة الإعدام قللت الاتجار بالمخدرات. واتضح أيضا أن تدابير الاستئصال السابقة للأوان، التي تستهدف القضاء على اقتصاد غير قانوني، مثلما هو الحال في بعض البلدان الخارجة من نزاعات، قبل أن يبدأ الإنتاج القانوني في توليد دخل وفرص عمل، ستؤدي أساسا إلى زعزعة استقرار البلد. وسيكون أحد من مجالات التجريب الهامة هو كيفية القضاء على الإرهاب المرتبط بالاتجار بالمخدرات والتمرد الممول من المخدرات، دون أن تستمر هذه النتائج السلبية الحالية.

٣٧ - وأكد المشاركون أن النظم الصحية تختلف باختلاف البلدان، وكذلك ترتيبات الرصد وكيفية فهم أبعاد مشكلة المخدرات. وبالتالي، لا يمكن صياغة سياسات محددة متطابقة في كل بلد. فسياسة توافر العلاج المطبقة في بعض البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان الرائدة في إتباع نهج تخفيف الضرر ربما لا تصلح للتطبيق بحذافيرها في غرب أفريقيا مثلا.

٣٨ - ويرى البعض أن لا بد من التجريب فيما يتعلق بالعمل الشرطي لتحديد كيفية إكسابه فعالية. فقد وصل العنف في أمريكا اللاتينية إلى معدلات لا تطاق. ويعطي ذلك دلالة أيضا على فشل جوهري في نظم حقوق الإنسان الأساسية والأمن العام. ويؤدي إنفاذ القانون دورا حاسما في ضمان عدم ارتباط الأسواق بمستويات مرتفعة من العنف والفساد، بما في ذلك أسواق المخدرات، وأن تكون طريقة صياغة استراتيجيات العمل الشرطي معتمدة بدرجة كبيرة على السياق الثقافي والمؤسسي المحلي. ومع ذلك، يصعب الدفاع عن نهج ''تطبيق السياسة الناجحة أيا كانت''، لان ذلك يبدو متعارضا مع روح الاتفاقيات.

٣٩ - وعندما حدث في أواخر السبعينات التحول الكبير من نظام مراقبة المخدرات الرامي إلى تنظيم توافر المواد الخاضعة للمراقبة واستعمالها في المجال الطبي، ومنع تعاطي المخدرات، إلى نظام مبني على التجريم والإنفاذ باعتبارهما الأداتين المهيمنتين، كانت إحدى النتائج الرئيسية لهذا التحول هي توقيع عقوبة الحبس لفترات طويلة على المدمنين وعلى المتعاطين غير المنتظمين الذين لم يصلوا لمرحلة الإدمان على حد سواء لمجرد حيازتهم للمخدرات. وأسفر ذلك عن آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة، وتشتيت الأسر، وعواقب سلبية للغاية على

الصحة العامة. ويعتبر الشعور العميق بفشل تلك السياسة الشديدة الصرامة هو إحدى المسائل الرئيسية التي تحفز حاليا على الإصلاح. ولا تنبع الدعوة إلى التغيير فقط من بعض البلدان ذات العقلية الإصلاحية، مثل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، فحتى في أمريكا الشمالية التي تعد المحرك الأساسي لنظام مراقبة المخدرات الحالي، يوجد زخم كبير يدفع في اتجاه التوقف عن تجريم المخالفات غير العنيفة المتعلقة بالمخدرات من أجل تخفيف العبء عن نظام السجون وتحسين نواتج الصحة العامة.

٤٠ - ويدعو أنصار هذا المنظور إلى تطبيق سياسة مبنية على الحد من الضرر بالتزامن مع احترام حقوق الإنسان، على أن تراعي هذه السياسة جميع الاعتبارات الواقعية، بما فيها ظهور مخدرات اصطناعية جديدة، وزيادة تعاطي القنب وقوته؛ وتنامي السوق غير المشروعة لتجارة العقاقير المخدرة الموصوفة لأغراض طبية، ولا سيما في أمريكا الشمالية، وتنامي تجارة السلائف؛ وزيادة تعاطي الهيروين، في أمريكا الشمالية أيضا بالأساس. ولا بد أن يشتمل تقليل الضرر على معالجة المدمنين. وفي أواخر ثمانينات وتسعينات القرن الماضي مثلا، شهدت بعض البلدان الأوروبية جدلا كبيرا حول قيامها بتقديم برامج للميثادون وقيامها بصرف الإبر الآمنة ولكن هذه البرامج أصبحت الآن مقبولة إلى حد كبير باعتبارها خطوة إيجابية إلى الأمام.

السياق الاجتماعي أو الثقافي لتعاطي المخدرات

فشلت سياسات مراقبة المخدرات التقليدية في تحقيق أهدافها بصفة عامة، إلا أن فشلها كان ذريعا في بعض الحالات، لأسباب محددة تباينت من منطقة لأخرى في العالم. وفي معرض الكلام عن حالة أحد البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قال واحد من المتحدثين إن حتى الأشخاص الذين يعرفون موسيقى الطائفة الراستافارية ربما لا يعرفون أن الراستافارية هي ديانة محلية لها بنية تنظيمية وطقوس ومعتقدات وأعراف اجتماعية، بما في ذلك قواعد تنظم تحضير الطعام وصرف الدواء. وتولي هذه الطائفة أهمية روحية كبيرة للقنب، أو الغانجا كما يسمى في ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الذين ظلوا على علاقة بالغانجا لأكثر من قرنين هم الذين تشير إليهم اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى بوصفهم السكان الأصليين أو السكان الذين لديهم بعض الفوارق الدقيقة الاجتماعية أو الثقافية التي يجب فهمها وحمايتها. غير أنه في الحرب العالمية الشاملة على المخدرات، فإن أناس مثل الراستافاريين، وخاصةً في المجتمعات الريفية في تلك البلدان، يعاقبون تحديدا على ارتكاب فعل لا يفهمون، بسلامة نية، أنه جريمة.

وعلى مر السنين، سعت الحكومة إلى تنفيذ الإجراءات المتوقعة فيما يتعلق بإنفاذ الاتفاقيات، ولكن خوض ما يعرف بالحرب على المخدرات القى بأعباء إضافية على كاهل المجتمعات والبلدان صاحبة التراث المماثل. ويجب أن يكون هناك استعداد على المستوى العالمي لزيادة فهم مواطن التنوع داخل المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. ويتعلق ذلك باحترام أهم معتقد جوهري تقوم عليه الأمم المتحدة، وهو أن كل إنسان له حقوق غير قابلة للتصرف يجب احترامها. ويجب على نظام مراقبة المخدرات أن يكرس الوقت ويتحلى بالصبر والإخلاص من أجل النظر إلى ما هو أبعد مما تنص عليه القواعد، وتحديد السبل التي تتيح إعداد نظم مرنة تكفل معاملة منصفة لمختلف المجتمعات الفريدة في شتى أنحاء العالم. وسيكون هذا الموضوع هدفا قيّما للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠١٦.

وفي الأشهر الأربعة عشر التي تلت إلغاء تجريم حيازة الكميات الصغيرة من الغانجا في البلد المشار إليه، انخفض عدد المقبوض عليهم بواقع ١ ٠٠٠ شخص شهريا. وأصبح ألف شخص يشملون شبابا ريفيين أصغر من ٣٠ عاما ونساء مزارعات أكبر من ٥٠ عاما، في مأمن من ترحيلهم بعيدا عن مدارسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وتعريضهم لعتاة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم استهدفت ضحايا حقيقيين، وتحرروا من خطر تجنيدهم في عصابات تربطها صلات بالبلدان التي تنتج المخدرات الأقوى مفعولا أو تستهلكها.

ويمكن ملاحظة وضع مماثل في بلد آخر ينتمي للإقليم نفسه. فبالنسبة للشعوب الأصلية، تمثل ورقة الكوكا رمزا لثقافة أجدادهم وصحتهم وتقاليدهم. وتختلف ورقة الكوكا عن الكوكايين. ومع الحفاظ على الخصائص المفيدة لأوراق الكوكا، أبادت دولة بوليفيا المتعددة القوميات كميات ضخمة من الكوكايين، بدون مساعدة خارجية. فقد زادت معدلات ضبط المخدرات بأكثر من ١٧٠ في المائة، وزاد معدل تدمير مختبرات الإنتاج بأكثر من ٢٢٠ في المائة. ويتم حاليا إنتاج أغذية ومشروبات غير مخدرة بنكهة الكوكا، ويتم رصد استهلاكها.

٤١ - ولئن كانت الاتفاقيات تهدف إلى عالم خال من المخدرات، فقد أصبح العديد من الناس يشعرون أن هذا الهدف ليس عمليا، ويذكرون أن المفارقة هي أن عالمنا المادي الذي قرر أن يحل مشاكل الناس بالمنتجات الاستهلاكية أصاب الكثير منهم بالنقمة وجعلهم يحاولون الهروب باستهلاك المؤثرات العقلية.

٤٢ - وتوجد قوة دفع ثانية، تتقاطع معها الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، وهي دور التنمية، وخصوصا الحاجة إلى إيجاد سياسات أكثر إنسانية وفعالية للتعامل مع فقراء منتجي المخدرات القائمة على الزراعة. وكما قال أحد المشاركين، فإن ''الحرب على المخدرات'' هي حرب على الفقراء. وقد أخفقت التنمية البديلة إخفاقا منهجيا، ولكن السؤال هو ما إذا كان من الحتمي أن يفشل هذا النهج دائما، أم أنه فشل نتيجةً لعدم إدماجه في تدابير أخرى، منها إبادة المحصول على مراحل متزامنة مع تحقيق التنمية الريفية وإيجاد فرص العمل. ولم تكن الإبادة القسرية عموما فعالة، ورغم أن حفنة من البلدان نجحت في القضاء على زراعة المخدرات عن طريق إبادة المحصول فقط، فإن هذا النجاح كانت له تكلفة باهظة على حقوق الإنسان، وأحدث خللا في أساليب حياة الشعوب الأصلية، وتحقق من خلال قمع سياسي قد لا يكون ممكنا في أماكن أخرى من العالم، وبالطبع لن يكون مستصوبا.

٤٣ - وأضاف المشاركون أنه إذا أُريد اتباع نهج أكثر إنسانية، يُتاح فيه لفقراء المنتجين إيجاد مخرج من الإجرام من خلال سبل العيش القانونية، فإنه ينبغي التصدي لجميع الدوافع البنيوية لزراعة المخدرات. ويمثل الأمن أحد الشواغل الرئيسية عندما تتفشى حالة من انعدام الأمن الشديد نتيجة للتمرد أو الجريمة المنظمة. وستقوض مثل هذه الحالات بشكل حاد فعالية نُهج سبل العيش البديلة. وبالإضافة إلى ضمان الأمن، يتعين على الدولة، أو المجتمع المدني الذي يعمل مع الدولة، أن تعالج مسائل الدخل المستدام وإيجاد فرص العمل والتنمية البشرية للمجتمعات المنتجة للمخدرات، التي عادة ما تكون أكثر الفئات تهميشا، فضلا عن البنية التحتية وسلاسل القيمة المضافة. وقد يؤدي فشل أي من هذه العناصر إلى فشل جهود سبل العيش البديلة برمتها. وينبغي أن تصبح هذه السياسات أكثر شمولا بكثير مما كانت عليه في الماضي، مع التركيز على التنمية المحددة الأهداف وعلى النمو الاقتصادي الأوسع نطاقا، وينبغي أن تستمر لسنوات، على حساب موارد كبيرة.

٤٤ - وفي مجال الإرهاب المرتبط بالاتجار بالمخدرات، تركز السياسات في كثير من الأحيان على القضاء على المحاصيل غير المشروعة كآلية لحرمان المتمردين والجماعات الإرهابية من الموارد المالية. وبغض النظر عن المنطقة، فإن هذه السياسات أدت في الغالب إلى نتائج عكسية. فقد زادت من حدة التمرد وأضعفت الروابط بين منتجي نبات الكوكا أو خشخاش الأفيون والدولة. والواقع أن تعليق القضاء على المحاصيل غير المشروعة هو في كثير من الأحيان ما جعل سياسات مكافحة التمرد أكثر فعالية.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكر البعض أنه ينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في تقديم المزيد من التعويضات إلى البلدان الفقيرة التي تعمل على مراقبة الإمداد. فالقضاء على المحاصيل باهظ

التكاليف، ليس فقط من حيث فقدان الدخل بالنسبة للمزارعين، ولكن أيضا من حيث الأضرار التي تلحق بالغابات، التي يتعين في كثير من الأحيان قطع غطائها الحرجي لإثبات أنه قد تم القضاء على المحاصيل. وينتج عن ذلك قدر كبير من المساهمة السلبية في تغير المناخ.

٤٦ - وهناك فرق بين اقتصادات المخدرات كثيفة اليد العاملة، مثل زراعة الكوكا أو الخشخاش، واقتصادات المخدرات غير ذات الكثافة في اليد العاملة مثل الاتجار بالمخدرات أو إنتاج الميتامفيتامين أو الكابتاغون، اللذين يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية متورط فيهما على نحو متزايد. وتقل تكاليف تعطيل تلك الاقتصادات غير المشروعة غير ذات الكثافة في اليد العاملة عن تكاليف القضاء على المحاصيل غير المشروعة، ولكن هذا التعطيل صعب أيضا. ومن المرجح جدا أن يتعين على الدولة أن تتغلب على المتمردين قبل أن يصبح من الممكن القضاء على المخدرات.

٤٧ - ومن الاعتبارات الإضافية التي أثيرت خلال الجلسة عدم وضوح مفهوم بلدان العرض مقابل بلدان الطلب. وكان هذا التمييز قد طغى على المناقشات السابقة بشأن مشكلة المخدرات، مع مناقشة أي الفئتين تتحمل أكبر قدر من اللوم في التسبب بمشكلة المخدرات، ولكن الواقع الآن قد تغير تغيرا جوهريا. فقد أصبح الآن العديد من بلدان الإمداد أو بلدان المرور العابر التقليدية أسواق طلب رئيسية، مما يجعل مسألة الإلقاء باللوم موضع جدل، ومما يدعو كذلك وكالات إنفاذ القانون إلى مراجعة محاور التركيز في عملياتها.

التنظيم الحكومي

حسبما أشار أحد المندوبين، اتبع بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نهجا يشار إليه في كثير من الأحيان على سبيل التعميم بـ ''التقنين''، لكنه في الواقع تنظيم. وتقع تجارة الماريجوانا برمتها تحت سيطرة الحكومة، التي تضع قيودا على الزراعة الفردية أو الشراء الفردي وتحدد السعر (بأقل من سعر السوق السوداء الذي يحدده المتاجرون، وهي استراتيجية مدروسة لإنهاء دور الجريمة المنظمة). وهي تسجل أيضا كل كمية مباعة، وتحتفظ بمعلومات وراثية ستسمح لها بتحديد ما إذا كان يجري بيع الماريجوانا غير المشروعة. ويتعين على جميع البائعين والمستهلكين تسجيل أنفسهم لدى الحكومة. وترتبط بعض جوانب نهج التنظيم أيضا بحقوق الإنسان والصحة العامة والأمن. ونتيجة للسياسة الجديدة، يمكن ملاحظة التقدم في مكافحة الإدمان، وتتوازى سياسة تنظيم الماريجوانا مع القوانين الصارمة لمكافحة التبغ ومكافحة الكحول في هذا البلد.

٤٨ - ومن المهم أيضا القبول بأنه قد توجد استخدامات إيجابية لأي من المخدرات المدرجة في القائمة. فعلى سبيل المثال، طُور علاج لمرض الزرق وآخر للربو باستخدام القنب. ودعا عدد قليل من المشاركين إلى إدخال تعديلات على الاتفاقيات لإباحة النباتات والمواد التي لا ينتج عنها، في حالتها الطبيعية، أي أثر مخدر. ومن المفارقات أن هذه الاتفاقيات تصنف هذه النباتات الطبيعية على أنها غير مشروعة، ولكنها لا تذكر شيئا عن مئات العقاقير الكيميائية الجديدة. وينبغي أن يحدد نظام مراقبة المخدرات ما هو مطلوب في جميع أنحاء العالم من حيث الإمداد المنظم بالقنب والكوكا والأفيون والمواد الأخرى من أجل توفير المنافع للبشر، لا سيما في مجال تخفيف الآلام.

٤٩ - وتفيد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بأنه في أكثر من ٨٠ في المائة من العالم، تمثل عدم إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل الرعاية المخففة لآثار الأمراض والعلاج من الارتهان وتخفيف الآلام إحدى أكثر العواقب غير المقصودة لسياسات مراقبة المخدرات إثارة للقلق. وعلى الصعيد العالمي، لا تتوفر لما يقرب من ٥ بلايين شخص إمكانية الحصول على العلاج من الارتهان لشبائه الأفيون لتخفيف آلام المراحل المتأخرة من السرطان أو الإيدز أو الإصابات المؤلمة. وهذه فضيحة أخلاقية وتمس الصحة العامة وحقوق الإنسان.

٥٠ - ويشمل هذا الفشل الجسيم للنظام أيضا معاناة ملايين اللاجئين من الألم لأن معظم البلدان المضيفة تزيل الأدوية الخاضعة للمراقبة، بما فيها المورفين، من مجموعات لوازم الطوارئ التي ترسلها منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرهما، خوفا من تسرب الأدوية لأغراض إساءة الاستعمال، رغم عدم وجود أدلة على حدوث ذلك. وتستند السياسات إلى الخوف، وليس إلى بيانات واردة من الميدان. وتكمن سبل المضي قدما بالنسبة لهذه النتيجة غير المقصودة في إنشاء قاعدة أدلة وإدراجها ضمن التثقيف المستمر على الصعيد العالمي للمهنيين الطبيين.

٥١ - وأشار المندوبون إلى أن هناك سياسة متعمدة في كثير من البلدان للتركيز على اعتقال متعاطي المخدرات، لأن ذلك يوفر إحصاءات مرتفعة بشكل لافت لأعداد الاعتقالات المرتبطة بالمخدرات. في حين أن ملاحقة المتجر ستكون أكثر نفعا بالتقليل من تدفق المخدرات إلى العديد من المستخدمين. وفي حالات أخرى، تدافع الحكومات بقوة عن سياساتها المتعلقة بكل من العرض والطلب، ولكنها تعجز عن توفير الموارد اللازمة للقيام بذلك. وهكذا يظل المتاجرون من أصحاب الملايين محصنين، ويكسب منتجو القنب أو الكوكا العاديون مستوى الكفاف، بينما يملأ السجون من هم في أسفل سلسلة الاتجار،

أو ''النقلة''، أو يموتون أثناء عملية النقل، إذا كانوا قد أُرغموا على حمل المخدرات داخل أجسادهم وتسربت المخدرات من الأغلفة الممزقة.

٥٢ - وأبرز المشاركون أن المخدرات متوفرة بسهولة في السجون، وليس هناك مخصصات لتوفير العلاج. ونتيجة لذلك، عندما يُفرج عن المسجونين المدمنين، فإنهم لا يزالون مدمنين، ولذلك فإنهم أكثر عرضة للعودة إلى حياة الجريمة وتعاطي المخدرات (إذا لم يموتوا من جرعة زائدة). وإذا كان شخص ما قد لجأ إلى تعاطي المخدرات بسبب صعوبات في التعامل مع الحياة وقبول المسؤوليات، فإن إبقاء ذلك الشخص في السجن دون علاج أو مساعدة لا يفيد على الإطلاق في تحضيره لمواجهة الواقع عند الإفراج عنه. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتاح أموال كافية للتثقيف بآثار المخدرات والمؤثرات العقلية.

٥٣ - وأشار عدد من المشاركين إلى أن الأشخاص الذين تعرضوا لصدمات ويعيشون في أوضاع يشوبها التوتر يُرجح جدا أن يصبحوا من متعاطي المخدرات، وفي حالات كثيرة من مدمنيها، لأسباب خارجة عن إرادتهم. وأشار أحد المتكلمين من بلد يبلغ عدد سكانه الأصليين ٧ ملايين واستوعب الآن مليوني لاجئ من البلدان التي تمر بحالات نزاع إلى أنه عندما يصل هؤلاء الأشخاص إلى بلد آخر (قد يكون يعاني صعوبات اقتصادية خاصة به) لا يمكن أن يوفر لهم فرص العمل، فإنهم ربما يلجؤون إلى المخدرات، سواء بوصفهم متاجرين أو متعاطين. وتلك هي الحالة في بلده، الذي تحول من بلد عبور إلى بلد مستهلك. وتؤثر مشكلة المخدرات الآن على مدارس بلده وجامعاته، ولا تقوم السلطات الرئيسية التي ناشدها بما يكفي للمساعدة. وتعزز مشكلة المخدرات بدورها التطرف والعنف.

٥٤ - ومن المرجح أن يكون لتجريم تعاطي المخدرات في أوساط اللاجئين نتائج عكسية. ومن الضروري أن تشمل المساعدة المقدمة من البلدان المانحة أيضا مخصصات للعلاج من تعاطي المخدرات. ويجب أن تصبح المنظمات المعنية على دراية أكبر بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر بشأن ما يصلح في مجال الوقاية وتدابير الحد من الطلب. وكثير من السياسات التي وضعت ونفذت تقليديا في كثير من البلدان الغربية لم تكن فعالة، مع أنها ربما كانت أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالسجن، على سبيل المثال. كما أن سياسات العلاج والوقاية تكون أكثر فعالية عندما يتم تكييفها وفقا لمجموعات فرعية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون الكثير من المتعاطين الجدد الذين تزداد أعدادهم في الشرق الأوسط أو في غرب أفريقيا يستجيبون لرسائل تختلف عن تلك الموجودة حاليا حتى الآن من حيث جعل الوقاية والعلاج أكثر فعالية.

نهج مدروس للتجريم

حسبما أشار أحد المشاركين، في عام ٢٠٠١، ضمن نطاق جميع اتفاقيات مراقبة المخدرات التي وقعها أحد البلدان الأوروبية وصدق عليها، اتخذ هذا البلد قرارا بإلغاء تجريم اقتناء وحيازة كميات صغيرة من أي نوع من أنواع المخدرات. و لم يعد هذا البلد ينظر إلى مستهلك المخدرات بوصفه مجرما وإنما بوصفه شخصا يحتاج إلى المساعدة فحسب. وقد كان هذا نهجا قائما على حقوق الإنسان، ولكنه أيضا والأهم من ذلك استبعد عنصر الجريمة من المعادلة. ولا تزال حيازة المخدرات واستهلاكها غير مشروعين، ولكن بدلا من الاحتجاز الجماعي الذي انتهجه هذا البلد بعد فترة وجيزة من منتصف السبعينات إلى نهاية القرن الماضي، أصبح أي متعاط يُكتشف أمره يحال إلى لجنة للنصح بالعدول عن إدمان المخدرات، تضم عادة محاميا وطبيبا وأخصائيا اجتماعيا. وتقرر هذه اللجنة كيفية التصرف في كل حالة، إما بفرض غرامة أو خدمة المجتمع، أو إرسال المتعاطي للعلاج، أو في كثير من الحالات لا تفرض عقوبة على الإطلاق. وقد كان نهج البرتغال آنذاك مثيرا للجدل عند بلدان أخرى، إلا أنه لا بد من النظر إليه على أنه نهج ناجح بصفة عامة في فترة اتباعه التي امتدت ١٦ عاما. وقد انخفض تعاطي المخدرات تدريجيا، وانخفضت الوفيات المتصلة بالمخدرات، وأصبح المدمنون الآن، بعد تحررهم من الخوف من الاعتقال والسجن، أكثر استعدادا للالتحاق بالمرافق التي توفر العلاج من الإدمان.

٥٥ - وأشار أحد المتكلمين إلى أنه حتى وإن اعتمد نهج يقوم بصورة أكبر على العلاج، فإنه يبدو أن مشكلة المخدرات ظلت تفقد الأولوية بين القادة السياسيين، ربما على مدى السنوات العشر الماضية. ويدفع تمزق المجتمعات الناس إلى تدمير حياتهم عن طريق استخدام المخدرات، ولا بد أن يرى السياسيون أن هذه الآثار تحدث في كل مكان. ويجب على البلدان أن تعطي أولوية أعلى على الصعيد السياسي لهذه المسألة، غير أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبادر وتوفر أفضل المعلومات لصانعي السياسات من أجل وضع سياسات فعالة، وأن تبلغ عن الممارسات التي أثبتت نجاحها، وفي أي الأماكن، وأن تسدي المشورة بشأن السبل التي ينبغي اتباعها في المستقبل مع التأكيد على أهمية التبادلات التي جرت في ذلك اليوم والتي ستجري في دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة.

٥٦ - وأشار أحد المتكلمين من بلد تنخفض فيه نسبيا معدلات تعاطي المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات إلى أنه رغم التركيز الكبير على مراقبة جانب العرض، فإن ذلك أمر

باهظ التكاليف وتشوبه أوجه قصور. ومن الأفضل بكثير مراقبة الطلب، إذ ما دام هناك طلب سيظل هناك عرض. وأفضل طريقة لمراقبة الطلب هي توجيه الجهد إلى العقول، مما يعني أن للمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والهيئات الدينية دورا أكبر في المساعدة على تغيير عقليات الناس وتثقيفهم لكيلا يعتقدوا بأنه يمكنهم الحصول على السعادة من المخدرات.

٥٧ - ويمكن استخلاص الدروس من تجارب البلدان فيما يتعلق بمادتين لا تصنَّفان ضمن فئة ''المخدرات'' ولكنهما مع ذلك تضران بالصحة ويحتمل أن تتسببا في الإدمان، وهما الكحول والتبغ. ففيما يتعلق بالكحول، ولا سيما بالنظر إلى نتائج فرض الحظر عليها في أمريكا الشمالية في العشرينات من القرن الماضي، يستفاد أن إجبار أسواق المنتجات المسببة للإدمان على العمل في الخفاء يؤدي ببساطة إلى تمكين الجريمة المنظمة. فقد استفادت التنظيمات الإجرامية في أمريكا الشمالية، ومنها المافيا على الخصوص، من دفعة قوية عند إعلان الحظر. وتُبين مشكلة التبغ أهمية التثقيف، فتجارب بلدان مثل كندا تكشف أن التثقيف وحده، دون فرض حظر شامل، يكفي للنقص بشكل حاد من استهلاك السجائر وغيرها من منتجات التبغ.

٥٨ - وختاما أشاد عدة متكلمين بالمرونة التي تتسم بها أمريكا الشمالية في الوقت الحالي. فهي إذ تستفيد من أخطائها السابقة في السياسات المتعلقة بالمخدرات وتستجيب أيضا للتغيرات الداخلية التي تحدث فيها، تنتقل من دور كبير مهندسي النظام وَجِهة إنفاذه الرئيسية لتصبح جهة رائدة تركز بقدر أكبر بكثير على تحسين سياساتها ذاتها وتفسح المجال لمزيد من المرونة والحكمة في ذلك النظام.

مناقشات الدوحة

اتبعت الجلسة الرابعة نمط ''مناقشات الدوحة'' الذي عززت شعبيته هيئة الإذاعة البريطانية.

وفي إطار عملية أريدَ لها أن تصب التركيز على المسائل التي ناقشها المشاركون أثناء الدورات الثلاث الأولى، قدم مشاركان مدعوان في فريق النقاش (انظر المرفق) عرضا مفصلا رغم قصره تأييدا لاقتراح يتضمن جانبا من الشقة الواسعة التي ظهرت في مواقف المندوبين، وأدلى مشاركان آخران بحديث يعارضه. وأجاب أعضاء فريق النقاش أيضا على أسئلة ألقاها عليهم الحضور، وأتيحت لهم فرصة للإدلاء بملاحظات ختامية في النهاية.

وتم اختيار اقتراحين لبلورة العدد الهائل من المواضيع الفرعية والجوانب التفصيلية

التي أثارت الجدل الحاد أثناء الجلسات الثلاث الأولى في طرح واضح واحد يؤكدها أو ينفيها.

وقد أدرجت وجهات النظر التي أعرب عنها أعضاء فريق النقاش والمتكلمون من الحضور على السواء في متن هذا التقرير، إذ أنها تزيد في وضوح الآراء التي أُدلي بها في الجلسات الثلاث السابقة، ولئن كان ذلك في صيغة أكثر اقتضابا وباستخدام مزيد من الأمثلة الأكثر تعبيرا في كثير من الأحيان.

وأخيرا، وسعيا إلى قياس آراء الحضور بصورة كمية، أجريت عملية ''تصويت'' غير ملزم برفع الأيدي بغية تمكين جميع المشاركين من قول كلمتهم الأخيرة بشأن سير الجلسات.

الاقتراح الأول: تنفيذ الإطار القانوني الدولي سيعالج مشكلة المخدرات في العالم، حظي بالتأييد بأغلبية ضئيلة.

الاقتراح الثاني: ينبغي للدول أن تعمل على إيجاد بدائل عن الإيداع في السجن عند تناول قضايا حيازة المخدرات لأغراض الاستهلاك الخاص، أُعلن عن تساوي الأصوات المؤيدة والمعارضة له.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يصل إلى ربع عدد المشاركين كانوا خارج القاعة أثناء إجراء التصويت وأن كثيرا ممن كانوا داخلها امتنعوا عن التصويت.

الاستنتاجات

٥٩ - قام بتلخيص استنتاجات جلسة الاستماع السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي أشار إلى أن على الرغم من عدم التوصل إلى توافق الآراء بشأن العديد من المسائل المطروحة للمناقشة، عالجت جلسة الاستماع بالفعل العديد من حالات سوء التفاهم وأفسحت المجال لمواصلة النقاش السياسي، سواء في البرلمانات أو في الأمم المتحدة. كما إنها كشفت عن بعض المجالات الممكن الاتفاق بشأنها، ومنها ما يلي:

(أ) توفر الاتفاقيات خط الأساس المشترك والإطار اللازم لتوجيه السياسات في جميع البلدان. ومن هذا المنطلق، فإنها تحمينا من مخاطر ''تجزؤ'' السياسات عند وضع أسس التعاون الدولي؛

(ب) هناك مشكلة واضحة تتعلق بالتفسير الضيق الذي يضعه العديد من البلدان لتلك الاتفاقيات دون إيلاء الاعتبار للمرونة التي تتيحها مضامينها. ويحدث ذلك بصورة

خاصة عندما يتعلق الأمر بملاحقة تعاطي المخدرات باعتباره جريمة. ويجب أن يُعَد تعاطي المخدرات مشكلة تتعلق بالصحة في المقام الأول. وتسير عدة برلمانات في هذا الاتجاه بسَنّ تشريعات ترمي إلى رفع صفة الجرم عن تعاطي المخدرات وحيازتها وإلى وضع قواعد لتنظيمهما، مقدِّمة بذلك نماذج متنوعة يمكن للآخرين النظر فيها اتّباعها؛

(ج) من ناحية أخرى، ارتفعت خلال النقاش أصوات أعربت عن القلق إزاء كون الاتفاقيات قد لا تفسح مجال السياسات بقدر يكفي لتجد البلدان حلولا مبتكرة تتعلق بسياساتها. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن اتباع نهج ''نموذج واحد يناسب الجميع'' في التصدي لمشكلة المخدرات في جميع البلدان. ويجب أن تتناول سياسات كل بلد على حدة ظروفه المحددة الخاصة به؛

(د) تشترك جميع البلدان في ضرورة تناول الأسباب الجذرية لتعاطي المخدرات بدل الاهتمام بآثاره فقط. وقد أشيرَ إلى تعدد العوامل التي تسبب التهميش الاجتماعي، ومنها الفقر والتمييز، بل وكذلك ثقافة الإشباع الفوري التي تعتنقها مجتمعات الاستهلاك. وفي العديد من البلدان، يجب تمتين النسيج الاجتماعي ليشعر الجميع بأنه يشملهم؛

(هـ) بينت جلسة الاستماع بوضوح ضرورة اتباع نهج ''متوازن'' في سياسات مراقبة المخدرات وأظهرت بجلاء سبلا متنوعة لفهم ذلك، وأهمها ما يلي:

'١' تجديد التوازن بين جهود إنفاذ القوانين وجهود العلاج والوقاية والتوعية. وتبين الأدلة أن معظم الموارد لا يزال يخصَّص للعقاب والملاحقة القضائية ولا يوجَّه ما يكفي منها للعلاج. ويجب أن يتم عكس هذا الاتجاه؛

'٢' تجديد التوازن بين الإجراءات المتخذة ضد منتجي المخدرات ومتعاطيها لزيادة التركيز على الاتجار غير المشروع الذي تقوم به الكارتلات والمجموعات الإجرامية المنظمة. فالسماسرة هم من يجني أكثر الأرباح ويسبب أشد الضرر من حيث النشاط الإجرامي والعنف. ولكي تتمكن الحكومات من الوصول إلى أباطرة المخدرات ومن يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن إلحاق الضرر بالمجتمع، يجب عليها أن ''تتقفى أثر الأموال'' كما يقال؛

'٣' عند إنزال العقاب لردع تعاطي المخدرات أو إنتاجها، ينبغي أن يكون ذلك متناسبا مع الجرم المرتكب بالفعل. ولا يجب اتباع أسلوب موحد شمولي في التعامل مع جميع المخالفين.

٦٠ - وبشكل عام، أبرزت جلسة الاستماع شعور البعض بقلق شديد بشأن فعالية النظام الحالي لمراقبة المخدرات، مع تسليط الضوء أيضا على استمرار صوابه وأهميته لدى غيرهم. ففي عدد من الحالات، تبين أن الدواء أسوء من الداء. والواقع أن ''الحرب على المخدرات'' لم تحقق إلا القليل في مجال النهي عن تعاطي المخدرات أو في مجال تحسين ''رفاه الناس''، وهو الغرض المعلَن من الاتفاقيات.

٦١ - وعلى نحو ما أبرزته مناقشة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بالتدابير الإنمائية للتصدي لمشكلة المخدرات. فإذا ساعدت الحكومات الناس على الانعتاق من الفقر، وقدمت لهم الرعاية الصحية والتعليم، وعززت شفافية المؤسسات وطابعها التمثيلي، وسعت حقا وبصورة استباقية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها ستقطع الطريق أمام مسببات مشكلة المخدرات. وفي هذا الصدد، أثبت بعض البرامج الإنمائية البديلة أن النجاح ممكن، وذلك أساسا بواسطة تقديم الدعم السياسي وتعبئة الموارد العامة والتعاون الوثيق مع المزارعين والمجتمعات المحلية. وفي المقابل، من الأرجح في الواقع أن يتؤدي ملاحقة صغار منتجي المخدرات من قبيل مزارعي الكوكا والخشخاش، أو قمع متعاطي المخدرات باعتبارهم مجرمين، إلى نتائج سلبية في التنمية، مثل فقدان سبل كسب الرزق، وتدمير البيئة، بل اختفاء أساليب العيش التقليدية.

٦٢ - وتتمثل إحدى النتائج السلبية التي استأثرت باهتمام كبير خلال الاجتماع بالتكلفة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب فيها العقوبات بالسجن. وتتضرر المرأة بشكل خاص من ذلك لأنها تكون في كثير من الأحيان في أسفل درجة من سلم الإنتاج والتوزيع، ومن ثم من الأرجح أن تتم ملاحقتها قضائيا. ومن المرجح أن يؤدي قضاء فترة في السجن إلى الوصم وإلى حياة لا تطاق بعد العودة إلى المجتمع وإلى ميدان العمل، لا سيما إذا لم تتوافر موارد لتيسير تلك العودة.

٦٣ - ومن الواضح أن هناك بلدان عديدة يمكنها، ولو ضمن الإطار الذي وضعته الاتفاقيات، أن تقوم بالمزيد لمواءمة استجابات سياساتها من أجل تحقيق نتائج أفضل. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تدرس البلدان القرائن، أي أن تحدد بوضوح ما هي الفئات السكانية المتضررة، ومسببات تعاطي المخدرات، والظروف المحددة المحيطة بإنتاجها، وغير ذلك.

٦٤ - ولم يضع عدد كبير من البلدان بعدُ استراتيجيات لائقة بشأن المخدرات، وتميل الوكالات والإدارات الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات في تلك البلدان إلى العمل في عزلة عن بعضها البعض. وقد تطورت استجاباتها شيئا فشيئا على مر الزمن وبطريقة مجزأة. وعلى

تلك الوكالات والإدارات أن تعمل على ترتيب أطرها القانونية، وستؤدى البرلمانات بالطبع دورا هاما في ذلك. وبعثت جلسة الاستماع رسالة واضحة بشأن ضرورة قيام كل بلد على حدة باستعراض شامل لمشكلة المخدرات التي يعاني منها، ومن ثم وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة.

٦٥ - ولا يمكن أن تنطلق هذه الجهود إلا من الناس، ولذلك يجب تزويدهم بالمعلومات وتوعيتهم ليلجوا ميدان وضع السياسات وليتساءلوا عن الصور الاجتماعية التي تطبع قدرا كبيرا من النقاش. وفي كل بلد على حدة، لا بد من إجراء نقاش شامل حول تلك المسائل يشارك فيه جميع المواطنين وجميع الدوائر (المتعاطون والمنتجون وسلطات إنفاذ القوانين والقطاع الاجتماعي وغير ذلك).

المرفق

قائمة المتكلمين

الجلسة الافتتاحية

سعادة السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة

سعادة السيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

سعادة السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الجلسة الأولى

نظرة شاملة على مشكلة المخدرات في العالم: تطور مراقبة المخدرات

سعادة السفير خالد شمعة، رئيس المجلس، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ (المتكلم الرئيسي)

السيدة مارغاريتا ستولبيزر، نائبة برلمانية، مجلس النواب، الأرجنتين

السيد بيرنار لوروا، مقرر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الدكتورة فاندا فيلباب براون، أستاذة باحثة، مركز القرن الحادي والعشرين للأمن والاستخبارات، مؤسسة بروكينغز

الجلسة الثانية

التصدي للمخدرات على الصعيد العالمي: هل يمكنه أن يتم بفعالية أكثر؟

السيدة ريم أبو دلبوح، نائبة برلمانية، مجلس النواب، الأردن

السيد ريموند برايس، نائب برلماني، مجلس النواب، جامايكا

سعادة السفير خيرت عبدرحمانوف، الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

السيد ألبيرتو أوتارولا، الرئيس التنفيذي للجنة الوطنية للتنمية والحياة دون مخدرات، بيرو

السيدة أندريا هوبر، مديرة السياسات، المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي

الجلسة الثالثة

الوقاية والعلاج من المخدرات من منظور التنمية المستدامة وحقوق الإنسان: ما هو المطلوب؟

السيدة آسية نصير، نائبة برلمانية، الجمعية الوطنية، باكستان

السيد خابيير ساغريدو، مستشار الحكم الديمقراطي وأمن المواطنين، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد بيدرو خوسيه أريناس غارسيا، مرصد مزارعي الكوكا الكولومبيين، عضو سابق في مجلس الكونغرس، كولومبيا

الجلسة الرابعة

مناقشات الدوحة

الاقتراح الأول: تنفيذ الإطار القانوني الدولي سيعالج مشكلة المخدرات في العالم

التأييد: السيد أنتي أفسان، نائب برلماني، برلمان السويد

السيد كيفين سابيت، رئيس مجموعة النُّهُج العقلانية إزاء الماريجوانا

المعارضة: سعادة السفير لويس ألفونسو دي ألبا، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

الدكتورة كاسيا مالينوفسكا، مديرة البرنامج العالمي لسياسات مراقبة المخدرات، مؤسسة المجتمع المفتوح

الاقتراح الثاني: ينبغي للدول أن تعمل على إيجاد بدائل عن الإيداع في السجن عند تناول قضايا حيازة المخدرات لأغراض الاستهلاك الخاص

التأييد: السيدة لاورا روخاس، عضو مجلس الشيوخ، المكسيك

السيد ناثانييل إرسكين سميث، نائب برلماني، مجلس العموم بكندا

المعارضة: السيد جوشوا ليداني، عضو مجلس الشيوخ، رئيس لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالمخدرات والعقاقير، مجلس الشيوخ بنيجيريا

السيد ابراهيم أحمد عمر، رئيس المجلس الوطني، السودان

الجلسة الختامية

السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

سعادة السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة

سعادة السيد صابر تشاودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

مديرة المناقشات (جميع الجلسات): السيدة جوليا تايلور كينيدي